

النادي الثقافي العربي

الصراع العربي ـ الاسرائيلي والانتداب الجديد

(موازين القوى والأطراف الرئيسية)

الاستاذ وليد الخالدي

كلمة الدكتور حسني مجذوب
في محاضرة الأستاذ وليد الخالدي
الصراع العربي ـ الإسرائيلي والانتداب الجديد
موازين القوى والأطراف الرئيسية

يسعدني باسم النادي الثقافي العربي، وباسمكم جميعاً أن أرحب بمحدثنا لهذه الأمسية الأستاذ وليد الخالدي، يحدثنا عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والانتداب الجديد، موازين القوى والأطراف الرئيسية.

كان بوسعي أن أتوقف عن الكلام هنا، فالأستاذ وليد الخالدي لا يحتاج إلى من يقدمه لعارفيه ومريديه ومحبيه الذين يملأون هذه القاعة، إلاّ إنني سمحت لنفسي ببعض الدقائق نتذكر فيها معاً بعضاً من محطات مسيرته الغنية بالنضال والالتزام في آن بالمنهج العلمي والفكر القومي.

عرفناه في بيروت أستاذاً للعلوم السياسية في الجامعة الأميركية، قدم إليها عام ١٩٥٦ من جامعة أكسفورد التي استقال من التدريس فيها احتجاجاً على اشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر.

ثم انتقل في عام ١٩٧٦ إلى جامعة هارفرد في الولايات المتحدة، بصفة زميل في مركز الدراسات الدولية، ثم بصفة أستاذ زائر للعلوم السياسية، ثم بصفة أستاذ باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط وأمضى فيها عشرين عاماً.

ساهم عام ١٩٦٣ مع بعض الزملاء في إنشاء مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، التي تعنى بمتابعة نشاط العدو الصهيوني وجميع أوجه القضية الفلسطينية، وتولى أمانة سرها منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا.. وهو عضو أيضاً في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، وساهم في الموسوعة البريطانية والموسوعة الإسلامية.

ولعل أهم من هذا كله، أن الأستاذ وليد الخالدي يعدّ اليوم أبرز وأهم راع للقضية الفلسطينية بحثاً وتحليلاً وتوثيقاً. وتبذل مؤسسة الدراسات، بتوجيه منه، جهوداً مركزة لإعداد الأبحاث التي تعنى بالجوانب الأساسية والمصيرية للقضية، وهي: ـ القدس ـ المستوطنات ـ اللاجئون ـ الحدود ـ المياه.

وكانت المؤسسة قد أصدرت له كتاب «كي لا ننسى»؛ وهو وثيقة شاملة لقرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل عام ١٩٤٨، وأسماء شهدائها، مع وصفٍ لحال الموقع الحاضرة وما بقي من معالمه، وكذلك المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت فيه، معززة بمئات الصور والخرائط التوضيحية.

وباختصار عمل الأستاذ وليد من أجل أن يبقى الشعب الفلسطيني وتبقى قضيته حية وحاضرة في ذاكرة كل فلسطيني وكل عربي، معتمداً على التوثيق الحي والموضوعية الأكاديمية. وأخشى إن حاولت التوسع في تفاصيل دراسته ومسيرة حياته وإنجازاته ومساهماته أن اختلس كل الوقت المخصص له، وأن أسلبكم متعة الاستماع إلى حديث من بعض علمه ومعرفته.

لذلك أعود فأوجز بأنه العالِم الذي تختزن ذاكرته كل تفاصيل القضية الفلسطينية، ويتسع وجدانه لكل همومها، وينبض عقله بكل الآمال التي تستطيع إرادة عربية موحدة أن تنتزعه من حقوق وطنية للشعب الفلسطيني وحقوق قومية للأمة العربية.

محاضرة وليد الخالدي

صادفتْ هذا العام الذكرى المئوية لافتتاح المؤتمر الصهيوني الأول في كازينو بلدية بازل في سويسرا، في التاسع والعشرين من آب ١٨٩٧، بدعوة من الصحافي اليهودي الهنغاري ثيودور هرتسل، واضع الحجر الأساسي للمنظمة الصهيونية التي انبثقت منها إسرائيل بعد نصف قرن، وهي المنظمة التي ما زالت تمدّ الدولة اليهودية منذ لحظة ولادتها إلى يومنا هذا بكل أصناف المؤازرة والدعم.

وبافتتاح المؤتمر الصهيوني الأول، وبتأسيس المنظمة الصهيونية، زُرعت بذور ما سُمِّي القضية الفلسطينية، والأدق أن يسمَّى الصراع العربي ـ الصهيوني، الذي انطوى على ما انطوى عليه من سعي دؤوب عنيد من قِبل الصهيونية لقلب موازين القوى الراهنة في فلسطين وجوارها رأساً على عقب، ولإحداث ثورة جذرية في الأوضاع القائمة فيها على المستويات كافة وعلى حساب شعوبها، بحيث غدت إسرائيل اليوم، بعد مئة عام، وعبر سلسلة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية، وما رافقها من ويلات وحروب، الدولة العظمى في موضع القلب من الوطن العربي بين محيطه وخليجه، وباتت الأمة العربية أمام خطر أدهى وأعظم من كل ما سبق أن هددها منذ اندحار الصليبيين والمغول، ووُضعت علامة استفهام كبرى على مجمل مصير المشرق العربي ومستقبله.

واستند الفكر الصهيوني في كل هذا (وحتى العلماني منه) إلى مُقَدِّمة (Premise) أساسية عجيبة، مفادها أن الصلة التاريخية القديمة

بفلسطين، وإن انقطعت منذ آلاف السنين، تمنح اليهود المعاصرين اليوم، حيثما كانوا، أحقية في الحقوق السياسية المصيرية تعلو حقوقَ سكان فلسطين وجوارها من غير اليهود منذ آلاف السنين، وتبرر اقتلاعهم والحلول محلهم باسم «إحقاق الحق»، عن طريق ما سُمِّي «عودة» اليهود من «شتاتهم» إلى البلد «الأصل».

واستمد الفكر الصهيوني الدعم المعنوي لهذه المقدمة من نظرة الاستعلاء على سائر الشعوب المتأصلة، في رأي البعض، في النفس اليهودية انطلاقاً من القناعة المتوارَثة لهم بأن الشعب اليهودي إنما هو شعب الله المختار، كما استمده من استساغة الغرب لهذه المقدمة لأكثر من اعتبار ديني ودنيوي.

وهكذا رفض الفكر الصهيوني منذ المؤتمر الصهيوني الأول رفضاً قاطعاً أي ربط بين الفعل الصهيوني البادئ وبين ردة الفعل العربية التالية له، واعتبر منذ أن رأى النور أن حصانته المعنوية تجاه من ستقع وطأته عليهم أمر مسلّم به سلفاً، بل حق أزلي لليهود لا جدال فيه ولا نقاش.

وبعد، عندما نستعرض القرن السالف الذي مرت الصهيونية به منذ عام ١٨٩٧، ونستشرف القرن القادم من الصراع معها، خليق بنا أن نذكر أن الشعب اليهودي هو اليوم شعب أميركي من حيث العدد، والثروة المادية والبشرية، والنفوذ السياسي، وهو جزء عضوي من المجتمع الأميركي، ومن النخبة السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية فيه، وهو متعاطف تعاطفاً كلياً مع إسرائيل، ومؤيد لها تلقائياً مهما فعلت، وهو قادر تنظيماً ونفوذاً وموارد على أن يؤثر في أية إدارة أميركية حالية أو قادمة تأثيراً حاسماً لمصلحة إسرائيل، كما فعل في الماضي. ولقد نجح نجاحاً لا حدود له في تدجين الكونغرس الذي أصبح أداة طيّعة بين يديه، وأن الصراع العربي - الصهيوني أصبح جزءاً من اللعبة السياسية الأميركية

الداخلية، لا علاقة لاعتباراتها بحقائق الميدان السياسي المشرقي، وأن المال الذي يتدفق على إسرائيل من حكومة الولايات المتحدة أصبح اليوم أضعاف ما ترسله المؤسسات الصهيونية، وأن لا رقابة أو محاسبة على إنفاق هذا المال، وأن لا سياسة لواشنطن في صراعنا مع تل أبيب سوى سياسة تل أبيب، وأن الممول لاحتلال الجنوب اللبناني وللاستيطان في القدس والجولان والضفة والقطاع هو واشنطن، وهي المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري النوعي والكمي، والمتغاضية عن برنامجها النووي، والمدافعة عنها في هيئة الأمم، والمعاقبة لكل من تصدى لها، والراعية لجعل إسرائيل القطب المهيمن على مشرقنا من خلال معاهدات ثنائية بينها وبين كل بلد عربي على انفراد، وأن الكلام عن أميركا كوسيط نزيه هراء، وأن القول باهتمام أميركي جدي بتسوية عادلة خرافة، وأن الحكومة (وليس الشعب الأميركي الساذج الطيب المرفه المعني أولاً وأخيراً بالبيسبول وكرة القدم وكرة السلة) منحازة انحيازاً شبه كلي بسبب ما أسلفنا، وأن هذا الوضع باق لن يتغير، وأننا بالتالي في صراع ليس مع إسرائيل والصهيونية، ولا مع هذه الإدارة أو تلك، لكن مع الحكومة الأميركية بالذات اليوم وغداً وبعد غد، وأننا دخلنا فعلاً عهد الانتداب الإسرائيلي الأميركي الثنائي على مشرقنا، وأن ما هو آت لن يكون أقل هولاً مما فات.

* * *

لم ألقِ الكلام عن الوضع اليهودي الأميركي على عواهنه تفريجاً عن مشاعر غضب أو إحباط مخزونة في الصدر، ولكنها قناعة وصلتُ إليها بعد عقدين من الإقامة المتواصلة بالولايات المتحدة أمضيتهما في الدراسة والبحث والنقاش والمراقبة والتأمل في لب العلاقة بين الصهيونية وأميركا.

وفحوى هذه القناعة أن ما يمكن تسميته «العنصر الأميركي» إنما هو

طرف رئيسي بل الطرف الرئيسي في ميزان القوى في صراعنا مع الصهيونية.

ولقد رافق هذا العنصرُ نموَّ الصهيونية، منذ بداياتها، وازداد استفحالاً مع الزمن، إلى أن وصل إلى ذروة نفوذه وسلطانه اليوم.

ولا يخطرن ببال أحد أنني بالتركيز على فاعل خارجي إنما أحاول إيجاد الذرائع لتقصيرنا الذاتي. فمن تحصيل الحاصل وأبْدَه البدائه أن مدى نجاح الصهيونية وحليفها الأكبر العنصر الأميركي مرآةٌ صادقةٌ لتقصير القيادات الفلسطينية وسائر القيادات العربية على مر العقود، وأن نقطة البدء هي في لوم الذات ومحاسبة النفس حساباً عسيراً. بيد أنه من العزم أيضاً أن نتفحص القوى التي تجابهنا لتبيان خصائص هويتها.

أمّا الذي أعنيه بعبارة «العنصر الأميركي» فهو **الثلاثي** المؤلف من السلطتين التنفيذية والتشريعية الأميركيتين، مضافاً إليهما المؤسسة اليهودية الأميركية.

ولقد اتخذ هذا الثلاثي، كما أسلفنا، صفة بنيوية ثابتة راسخة على خريطة السياسة الأميركية فيما يتعلق بصنع القرار الخاص بالصراع العربي ـ الصهيوني، وغدت المؤسسة اليهودية الأميركية، بحكم الواقع، كأنها سلطة دستورية ثالثة، لها من النفوذ في هذا الشأن ما للسلطتين الأخريين، بل هي غالباً أكثرهما نفوذاً: دفعاً وضبطاً، توجيهاً وإيحاءً.

وتعود قوة المؤسسة اليهودية الأميركية (التي لا يمثل اللوبي اليهودي إلاّ جزءاً واحداً من أجزائها) إلى عدة أسباب، منها ما هو مرتبط بخصائص الجالية اليهودية الأميركية نفسها، ومنها ما هو مرتبط باعتبارات دينية وتراثية واجتماعية أميركية عامة.

أمّا الأسباب المرتبطة بخصائص الجالية اليهودية، إضافة إلى ما

ذكرت لتوّي، فمنها: قوة العصبية اليهودية لإسرائيل والصهيونية وصلابتها، وحسنُ التنظيم الشعبي والتعبوي اليهودي وإحكامه على كامل رقعة القارة الأميركية، وسخاء الفرد اليهودي في العطاء لمؤسساته، قياساً بمستوى عطاء الفرد الأميركي العادي، وعلوّ مستوى التصويت اليهودي وانضباطه في انتخابات الكونغرس والرئاسة، قياساً بمستوى تصويت سائر الجوالي الأميركية، وتوزّع الجالية اليهودية على ولايات معينة ذات أثر خاص في نتائج الانتخابات، وقوة الحضور اليهودي في وسائل الإعلام عامة، وممارسة القيادات اليهودية بحزم ومثابرة لسياسة الترغيب والترهيب تجاه السياسيين الأميركيين كافة فيما يخص إسرائيل والصراع العربي ـ الصهيوني.

أمّا الاعتبارات الأميركية العامة المساعدة، فمنها: تراث بروتستانتي راسخ في الضمير الأميركي معتمد، خلافاً للكاثوليكية، على العهد القديم أكثر منه على العهد الجديد، وجهل تام مطبق بالعرب والإسلام وبتاريخ فلسطين منذ العهد القديم، وعقدة ذنب عائدة لنظرة خاصة إلى اليهود بشأن صَلْب السيد المسيح، وإلى اللاسامية الغربية التي أفضت إلى المحرقة، وكون المجتمع الأميركي مجتمعاً مهاجراً استيطانياً اقتلاعياً شبيهاً بالمجتمع الصهيوني في فلسطين، وصورة ذهنية مزمنة عن إسرائيل على أنها دولة صغيرة ديمقراطية صديقة للغرب نوت الدول العربية القضاء عليها ظلماً وبهتاناً، بمساعدة السوفيات، وهي اليوم مهددة بالفناء من قبل إسلام أصولي حل محل السوفيات عدواً للغرب.

فإذا أضفت إلى هذه الأسباب والاعتبارات غياباً تاماً كاملاً ناشزاً لأي نشاط سياسي فعّال للجالية العربية الأميركية المشتتة الشمل والإرادة، وغياباً تاماً كاملاً رديفاً مماثلاً لجامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والسفارات العربية الواحدة والعشرين، لم يعد سؤالنا هو كيف

استطاعت المؤسسة اليهودية الأميركية أن تصل إلى ما وصلت إلَيه من أسباب القوة والنفاذ، وإنما أصبح: لِمَ لا تصل إليه؟

انعكست قوة المؤسسة اليهودية الأميركية أكثر ما انعكست، داخل الثلاثي الذي ذكرت، على السلطة التشريعية، ذلك بأن أعضاء الكونغرس ليسوا في موقع المسؤولية، وهم بالتالي أكثر عرضة للاعتبارات الانتخابية الصرفة، ثم أن وتيرة الانتخابات للكونغرس ـ إذ تنتخب شريحة من أعضائه مرة كل سنتين ـ تفسح المجال للضغط عليه من دون انقطاع. وهكذا غدا الكونغرس، كما أسلفنا، أداة طيّعة فيما يمت بصلة إلى إسرائيل، بين يدي المؤسسة اليهودية الأميركية، لا يكتفي بالتجاوب مع رغبات هذه المؤسسة بل يحاول استباقها تزلفاً واسترضاء.

فمثلاً: في مرحلة دقيقة من مراحل المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية عام ١٩٩٥، عندما دار البحث بشأن انسحاب إسرائيلي كامل محتمل من الجولان، وبرزت فكرة مرابطة قوات دولية بعد جلاء إسرائيل ـ ومن بينها وحدات أميركية ـ أسرع السناتور الجمهوري ثاد كوكران (Thad Cochran) من ولاية ميسيسيبي باقتراح تعديل في مشروع قانون في قيد التداول بشأن آخر، يطالب فيه بأن يقدم رؤساء الأركان الأميركيون تقريراً إلى الكونغرس يبينوا فيه الأخطار التي ستتعرض لها الوحدات الأميركية في حال انسحاب إسرائيل، وذلك بغرض وضع العراقيل أمام انسحاب إسرائيل، بيد أنه تلقى إشارة من مصدر إسرائيلي تلفت نظره إلى أن اقتراحه يلحق الضرر بالمفاوضات، فما كان منه إلاّ أن سحب اقتراحه فوراً قائلاً: «حسبت أن ما فعلته هو لفائدة إسرائيل».

ويصل الكونغرس إلى مرتبة تعلو المَلَكية أكثر من الملك، في آذار ١٩٨٩، عندما يناشد وزير الخارجية حينذاك، جيمس بيكر، يتسحاق شمير التخلي عن إسرائيل الكبرى، فلم يمض شهر على مناشدته حتى أرسل

خمسة وتسعون عضواً من أصل مئة عضو من أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير خارجيتهم، بيكر، يؤيدون فيها ما سمّوه السياسة السلمية التي ينتهجها يتسحاق شمير.

ويحلّق الكونغرس حتى فوق هذه المرتبة من المَلَكية أكثر من الملك عندما يسن، في أيار ١٩٩٥، قانوناً لنقل موقع السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس (The Jerusalem Embassy Relocation Act)، ينص على أن البدء ببناء السفارة يجب ألاّ يتأخر عن ٣١ كانون الأول ١٩٩٦، وأن السفارة يجب أن تُفتح رسمياً في القدس في موعد لا يتأخر عن ١٣ أيار ١٩٩٩.

ولضمان قيام وزارة الخارجية الأميركية بهذه الخطوات ينص القانون على تجميد ٥٠٪ من ميزانية الوزارة للبناء والصيانة في جميع سفاراتها ومنشآتها في العالم، ابتداء من السنة المالية ١٩٩٧، مع إعطاء رئيس الولايات المتحدة حق تعليق مفعول هذا القانون لفترات ستة أشهر متعاقبة إذا ما رأى في ذلك مصلحة للولايات المتحدة.

وهكذا يستبق السناتور كوكران رغبات إسرائيل فيما يتعلق بالجولان في المثال الأول، وتأخذ أكثرية مجلس الشيوخ الساحقة جانب شمير ضد وزير خارجيتها في المثال الثاني، ويهدد الكونغرس في المثال الثالث وزارة خارجيته بالعقاب إذا هي لم تنفذ رغبات إسرائيل بالنسبة إلى القدس.

فما رأيكم في الكونغرس ينبوعاً للعدل والإنصاف، وفي أعضائه سَدَنَة للقسطاس والميزان؟

هل يمكن لهذا الوضع أن يتردى؟ الجواب بالإيجاب، ذلك بأن السنين الأخيرة شهدت حلفاً حميماً يقوم بين أنصار إسرائيل في الكونغرس وبين

التيار الأصولي الديني اليميني الذي ينتمي إليه معظم أعضاء الكونغرس الجمهوريين الجدد.

ويقوم هذا الحلف على اعتبار الإسلام عدو الغرب الكوني واعتبار إسرائيل المدافع عن الغرب في الخندق الأمامي في الشرق الأوسط، كما يقوم على اعتبار مقاومة الاحتلال، في كل من الجنوب اللبناني وفلسطين، مظهراً ليس إلاّ من مظاهر عدوانية الإسلام وإرهابه. وليس مصادفةً أن تردد إسرائيل والولايات المتحدة، بالتناوب، ومن دون كلل أو ملل، الكلام عن نية إيران لحيازة القنبلة الذرية، ولا من باب المصادفة أن تمد واشنطن تل أبيب بقاصفات قادرة على الوصول إلى أعماق الدول المجاورة في الشرق الأوسط.

تتعرض السلطة التنفيذية الأميركية، داخل الثلاثي الذي تكلمنا عنه، للضغوط عينها التي يتعرض لها الكونغرس، إلاّ إن السلطة التنفيذية تردعها مسؤولية الحكم ويضبطها توفر المعلومات الدقيقة من أجهزتها المتخصصة ونصائح سائر عواصم العالم. بيد أن الكونغرس أخذ منذ حرب فيتنام يوسع نطاق دوره في صنع السياسة الخارجية عامة على حساب السلطة التنفيذية، وهذه الأخيرة تواجه فيما يتعلق بإسرائيل ليس فقط أثقالاً من التشريعات الصادرة عن الكونغرس، والمنحازة كلياً إلى إسرائيل، بل تواجه أيضاً كونغرسَ عازماً على استلام المبادرة منها، كما رأينا، وعلى صنع القرار بنفسه انطلاقاً من اعتبارات محلية انتخابية ضيقة لا علاقة لها بحقائق الميدان في المشرق العربي.

❋ ❋ ❋

تطورت القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني المشتق منها بموازاة نمو الحركة الصهيونية وتطورها. وعلى الرغم من أن التأثير الأميركي على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي رافق الحركة منذ بداياتها،

فإنه لم يتخذ شكلاً ظاهرياً مهيمناً إلاّ في عهد الرئيس ترومان بعيد الحرب العالمية الثانية.

ولقد مرت الحركة، كما أراها، بمراحل رئيسية أربع سأتطرق إلى كل منها باختصار، مشيراً إلى الدور الأميركي في كل مرحلة.

المرحلة الأولى: من بداية الهجرة الصهيونية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي حتى عام ١٩١٧ حين صدور وعد بلفور

كانت هذه المرحلة مرحلة نضوج الكثير من عناصر النجاح اللازمة للحركة الصهيونية؛ فقد تبلورت خلالها فكرة الدولة اليهودية، ووُضع برنامج بازل الذي حدد وسائل تحقيق فكرة الدولة، وأُنشئت المؤسسات المركزية القيادية وأهمها المؤتمر الصهيوني (Zionist Congress) والصندوق القومي اليهودي (JNF)، واختيرت المستعمرة الجماعية ـ الكيبوتس ـ أداة مثالية للاستيطان، ودُشِّنت دبلوماسية الحركة الدولية على أعلى المستويات، وأُسِّست نواة قوة عسكرية شبه نظامية، كما أُلِّفت نواة حركة عمالية حزبية، وتم وضع القواعد التنظيمية والدعائية لتعبئة الجماهير اليهودية على نطاق عالمي.

كانت هذه الإنجازات، في معظمها، من عمل صهيونيين أوروبيين لا من عمل أميركيين. لكن التأثير الأميركي، عند نهاية هذه المرحلة، قام بدور بالغ الأهمية في إصدار وعد بلفور؛ ذلك بأن تأييد الرئيس ويلسون لهذا الوعد حسم الخلاف الحاد داخل الحكومة البريطانية بين مؤيديه ومناهضيه المتساوين قوةً ونفوذاً، فرجّح كفة الداعين إليه.

لم يكن تدخل ويلسون في هذا الشأن تلقائياً، وإنما جاء نتيجة عدة استغاثات من الزعيم الصهيوني المقيم في بريطانيا حاييم وايزمان أرسلها بواسطة زميله قاضي المحكمة العليا اليهودي وكبير الزعماء الصهيونيين الأميركيين وصديق ويلسون ومستشاره المقرّب، لويس برانديس.

المرحلة الثانية: من إصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ حتى نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨

تعززت، خلال هذه المرحلة، عناصر النجاح اللازمة للحركة الصهيونية في اتجاه الكفاية عن طريق دعم أكبر دولة استعمارية حينذاك لها، بريطانيا العظمى، فكان إرساء البنية التحتية للدولة اليهودية المقبلة بحماية الحراب البريطانية.

وإذا كانت بريطانيا هي التي استحصلت على الشرعية الدولية للصهيونية من خلال الانتداب، وأنشأت نظام الحكم الذي سمح بالهجرة الجماعية اليهودية وبالاستيطان المكثف، ومنحت الوطن القومي اليهودي أهم امتيازات البلد الاقتصادية، وقمعت بجبروتها العسكري المقاومة الفلسطينية، فإن التبرعات المعفاة من الضرائب، القادمة من يهود أميركا خلال الأعوام ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، والبالغة ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار (وهو مبلغ ضخم جداً بمقاييس ذلك الزمان): إن هذه الأموال الأميركية هي التي مكّنت الصهيونية من ترجمة التسهيلات والخدمات البريطانية إلى وقائع على تراب فلسطين.

وإذ نمت ثقة الوطن القومي اليهودي بنفسه عند نهاية هذه المرحلة، وغدا حريصاً على الاستغناء عن حماية بريطانيا، فإن اتجاهه كان نحو الولايات المتحدة ورئيسها ترومان، ونحو الجالية اليهودية فيها، للاستعانة بهم على اجتياز آخر شوط نحو تأسيس الدولة عن طريق حرب ١٩٤٨.

وهكذا انبرى ترومان للضغط ضغطاً متواصلاً على بريطانيا، مخالفاً بذلك نصائح البنتاغون والخارجية الأميركية، حتى أرغمها على إحالة القضية على هيئة الأمم المتحدة، واستبق ترومان قرارات هيئة الأمم بتأييد مشروع لتقسيم فلسطين تقدمت به القيادة الصهيونية، وفرض على الجمعية العامة لهيئة الأمم التي كانت تتردد في شأن التقسيم؛ فَرَضَ عليها التقسيم فرضاً

وقسراً، وأعلم القيادة الصهيونية بنيته الاعتراف بالدولة اليهودية قبل إعلان القيادة نفسها للدولة، واعترف فعلاً بالدولة خلال إحدى عشرة دقيقة من إعلانها، من دون أن يحدد حدود الدولة التي اعترف بها. وهكذا بارك ترومان بذلك احتلال القوات الصهيونية للأراضي الفلسطينية التي كانت استولت عليها بالقوة إلى ذلك الحين، وشجعها على احتلال المزيد من الأراضي خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة بموجب قرار التقسيم.

ولقد قيل بصدد كل هذا إن الدافع لدى ترومان إنما كان تعاطفه مع اليهود بسبب ما أصابهم على يد ألمانيا النازية. لكن المسألة فيها نظر: ذلك بأن ترومان لم يكن رئيساً منتخباً، إذ تولى الرئاسة في إثر وفاة سلفه روزفلت، بينما كان عام ١٩٤٨ عام انتخابات رئاسية؛ ولو كان للشعور الإنساني لدى ترومان ذلك الأثر في أفعاله لحاول التخفيف من آلام يهود أوروبا بالسماح لهم، أو لبعضهم على الأقل، بالهجرة إلى الولايات المتحدة ذاتها؛ وهو ما لم يحدث قط.

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧

هذه المرحلة هي مرحلة الهضم وتثبيت الذات والتوسع التجريبي في سيناء (١٩٥٦)؛ إذ تم خلالها هضم إسرائيل لمكاسب حرب ١٩٤٨ التي بلغت ٧٧٪ من مساحة فلسطين، بينما لم تتعد الملكية اليهودية عند بدء الحرب ٧٪ من مساحة البلد.

ولقد شملت هذه المكاسب الأراضي والممتلكات والأملاك الخاصة لـ ٧٢٥,٠٠٠ لاجىء فلسطيني أُخرجوا من ١٢ بلدة و٤١٦ قرية، دَرَست إسرائيل ٤٠٠ قرية منها درساً، وسوّت معالمها مع سطح الأرض؛ وكان هذا ردَّ إسرائيل الميداني على قرار هيئة الأمم القاضي بمنح اللاجئين الخيار بين العودة أو التعويض.

بلغت المعونة الأميركية الرسمية لإسرائيل طوال هذه المرحلة نحو ٦٤ مليون دولار سنوياً، بينما بلغت التبرعات المعفاة من الضرائب من الجالية اليهودية الأميركية نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وباعت إسرائيل في الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة سندات على خزينتها بقيمة مليون دولار، كما ساهمت الولايات المتحدة مساهمة فعالة في استلام إسرائيل تعويضات من ألمانيا الغربية بقيمة ٨٢٢ مليون دولار.

ولولا هذه الأموال المتدفقة على إسرائيل لما تمكنت من أن تُدخل، خلال هذه المرحلة، مليوناً وثلاثمئة ألف مهاجر يهودي وتسكنهم في المدن وعلى الأراضي التي اغتصبتها من الفلسطينيين.

لم تَقُم الولايات المتحدة، في مقابل ما قدمته لإسرائيل طوال هذه الفترة والفترة السابقة، بأي مسعى جدي لإيجاد تسوية سلمية للقضية ككل، أو لتنفيذ قرار هيئة الأمم الخاص بالخيار بين العودة أو التعويض، على الرغم من تأييدها اللفظي لهذا القرار سنة تلو السنة.

تصدّى الرئيس أيزنهاور لمحاولة إسرائيل تحويل نهر الأردن في أوائل الخمسينات، كما أرغمها على العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب في إثر اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر. بيد أن الرئيس كنيدي كان أول رئيس أميركي يسمح بإعطاء إسرائيل سلاحاً متقدماً هو صاروخ هوك.

أمّا جونسون، فبفضل علاقته الحميمة بالمؤسسة اليهودية الأميركية منح إسرائيل ما منعه عنها أيزنهاور؛ ذلك بأن جونسون تغاضى عن تحويل نهر الأردن عام ١٩٦٤، ثم اتخذ موقفاً عقب حرب ١٩٦٧ على نقيض موقف أيزنهاور من حرب ١٩٥٦.

نجم عن موقف جونسون عام ١٩٦٧ تلك الصيغة الفضفاضة للقرار

٢٤٢ الذي ترك الأمور رهينة لميزان القوى العسكري الراجح كل الرجحان، بمساعدة الولايات المتحدة، لمصلحة إسرائيل. ذلك بأن القرار لم يحدد فترة زمنية لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ولا لتسوية ما بعد الحرب؛ فكان بمثابة ضوء أخضر مشعّ لإسرائيل باستيطان ما احتلته، وأدخل المنطقة بأسرها في طور ذي خطورة من نوعية لا سابقة لها ما زلنا نتخبط فيه إلى يومنا هذا من دون أن نعرف كيفية الخروج منه.

المرحلة الرابعة: من عام ١٩٦٧ إلى يومنا الحاضر

هذه مرحلة بلغت الصهيونية فيها ذروة الزهو والاعتداد بالنفس، وهي مرحلة التوسع والاستيطان على كامل التراب الفلسطيني، والتوسع والضم الاستيطاني خارج حدود فلسطين. وهي مرحلة الانسحاب التكتي من سيناء لتوطيد الأقدام في سائر الأراضي المحتلة. كما أنها مرحلة السعي للهيمنة المشرقية استناداً إلى احتكار السلاح النووي وإلى الضمان الأميركي للتفوق العسكري النوعي على أي تحالف عربي محتمل.

صحيح أن إدارات أميركية متعاقبة خلال هذه المرحلة شجبت بقوة وتكراراً ضم القدس الشرقية والاستيطان في سائر الأراضي المحتلة، في فلسطين وخارجها، على أساس أنهما يخالفان القانون الدولي واتفاقات جنيف، بيد أن سياسة الولايات المتحدة في هذا المجال بقيت سياسة لفظية من دون أن تتخذ أي شكل فعلي أو تنفيذي.

ولم تتحرك أميركا في إثر حرب ١٩٦٧ إلاّ عقب حرب الاستنزاف على ضفتي قناة السويس في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ عندما طرح وزير الخارجية وليام روجرز، الحسن النية، مبادرته التي فحواها وجوب اعتماد أميركا لسياسة متوازنة بين الطرفين، وإحجام إسرائيل عن المثابرة على التوسع، وأن على أية تسوية ألاّ تعكس ثقل الانتصار العسكري الإسرائيلي. لكن هذه المبادرة بقيت خطوة يتيمة من دون أي متابعة جدية.

ولم يسترع الحال في المشرق اهتمام الثنائي نيكسون ـ كيسنجر إلاّ بعد شن حرب رمضان، بيد أن الجسر الجوي الأميركي إلى ميدان المعركة مباشرة هو الذي مكن إسرائيل من الصمود ومن استرداد المبادرة القتالية على الجبهتين.

كان أخطر نتائج التدخل الأميركي في حرب رمضان تحييد ذروة الجهد العربي العسكري الاقتصادي المشترك، القائم على التحالف بين الرياض ودمشق والقاهرة، وبالتالي إسقاط الخيار العسكري من «الأجندة» العربية مستقبلاً.

مع ذلك، لم يتضمن مخطط كيسنجر أي حل شامل للصراع العربي ـ الصهيوني، وهو مخطط يمكن اختزاله في قواعد ثلاث: إخراج مصر من الحلبة؛ عزل سورية؛ دفن منظمة التحرير.

لم يكن كيسنجر ليأبه للاستيطان الإسرائيلي خارج سيناء، وإنصافاً له لا بد من الإقرار بأن السادات كان على تناغم تام معه، على الأقل فيما يخص القسم المصري من مخططه.

وإذ كان ما سُمِّي الاتفاق المرحلي الثنائي بين مصر وإسرائيل (Interim Agreement) لعام ١٩٧٥ حجر الزاوية في مخطط كيسنجر، فإن جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق المرحلي كان الشروط التعجيزية التي فرضها كيسنجر على منظمة التحرير، وهي شروط جعلها ملحقة بالاتفاق المرحلي. أمّا الشروط فكانت أن على منظمة التحرير أن تقوم، من طرف واحد، ومن دون مقابل، بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبالقرار ٢٤٢ (الذي لا يرد فيه أصلاً أي ذكر لفلسطين أو الفلسطينيين) قبل أن تقبل أميركا (وليس إسرائيل) البدء بالتكلم مع منظمة التحرير.

وبذلك تمكن كيسنجر من تجميد العلاقة بين واشنطن ومنظمة التحرير طوال عقد من الزمن ونصف عقد، لغاية أواخر عام ١٩٨٨.

كان جيمي كارتر وَرِعاً طِيب القلب، وهو أول رئيس أميركي يقرّ بأن الفلسطينيين شعب كغيره من الشعوب، جدير بأن يكون له وطن (homeland).

عارض كارتر ووزير خارجيته ومستشاره للأمن القومي الاستيطان بشدة، واعتبروه غير شرعي ومخالفاً لاتفاقات جنيف. غير أن كارتر استنفد رصيده السياسي في اتفاق كامب ديفيد الذي كان النتيجة الحتمية لاتفاق سيناء المرحلي.

والمفارقة أن اتفاق كامب ديفيد أدى إلى عكس ما كان كارتر ومستشاروه يبتغونه؛ ذلك بأن إخراج مصر من الحلبة وتحييدها عسكرياً عزّزا كفة إسرائيل تعزيزاً بحجم سقوط مصر من كفتنا، وأحكما قبضة مناحم بيغن على سائر المناطق المحتلة كلَّ ذلك الإحكام.

أمّا أخطر ذيول كامب ديفيد في الساحة العربية، فكان أن ربح منطق القطر إزاء منطق القوم جولة مفصلية تلت مكاسب الستينات، فترسخت منذئذ شرعية الانفراد الكياني في التعامل مع إسرائيل والصهيونية.

ولم يمض ريغن أكثر من أسبوع في البيت الأبيض حتى أعلن، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسة اليهودية الأميركية، في أول مؤتمر صحافي له، أن استيطان إسرائيل للأراضي المحتلة ليس غير شرعي (Not illegal).

هكذا، وبكل بساطة واقتضاب، نقض ريغن سياسات كل أسلافه منذ عام ١٩٦٧ ونسخها نسخاً وأصدر علانية فتوى لا تزال إسرائيل تعمل بهديها إلى يومنا هذا.

وأردف ألكساندر هيغ، وزير خارجية ريغن، ذلك بلقاءات مع شارون في تشرين الأول ١٩٨١ وفي شباط وأيار ١٩٨٢، تم فيها تداول مشروع

شارون لإعادة رسم خريطة لبنان السياسية؛ وهو مشروع معتّق طالما راود بن - غوريون في أوائل الخمسينات.

وفي هذه الأجواء، صال بيغن وجال فضرب المفاعل العراقي في حزيران ١٩٨١ من دون أن يرفع صدّام حاجبه لانهماكه في محاربة أعداء العرب: «الفرس». وأعلن بيغن، عقب ضرب المفاعل، أن إسرائيل «لن تسمح لأي بلد عربي أو غير عربي (يعني إيران وباكستان) بتطوير أسلحة نووية»، وشن غارته على حي الفاكهاني في بيروت في تموز التي ذهب ضحيتها مئات الشهداء من لبنانيين وفلسطينيين، وضم الجولان في كانون الأول ١٩٨١ (وهو ثاني أرض عربية تُضم إلى إسرائيل رسمياً، منذ عام ١٩٦٧ بعد القدس الشرقية، وأول أرض عربية، خارج حدود فلسطين الانتدابية، ضمتها إسرائيل). وكاد بيغن ينجح، في معركة الإواكس، في فرض الفيتو الإسرائيلي على صفقات السلاح بين واشنطن والسعودية؛ ذلك بأنه حصل على ٣٠١ صوت ضد الصفقة في مقابل ١١١ صوتاً في مجلس النواب الأميركي، وفشل في مجلس الشيوخ بأربعة أصوات فقط (٥٢ في مقابل ٤٨)، على الرغم من أن جميع رؤساء الجمهورية السابقين الأحياء: كارتر وفورد ونيكسون، أعلنوا تأييدهم للصفقة عشية التصويت عليها.

ظل ريغن يراقب بيروت تحترق وتُقْصَف، من البر والبحر والجو، بأحدث أسلحة الترسانة الأميركية وأفتكها، لغاية ١٤ آب عندما تفوه بملاحظة فحواها أن أفعال إسرائيل غدت غير متناسبة (disproportionate) بعد أن استشهد الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين.

ونجح بيغن في إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وكاد ينجح في أن يفرض على لبنان معاهدة غير متكافئة؛ وذلك بفضل الدعم العنيد الذي تلقاه من جورج شولتس، لولا بطولة المقاومة اللبنانية وصمود

القوات السورية وظهور معارضة شعبية إسرائيلية عقب مجزرة صبرا وشاتيلا.

تصدى جورج بوش لشمير في أمر الاستيطان، مستغلاً طلب هذا الأخير ضمان قرض بعشرة مليارات دولار من أجل إسكان المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. وربط بوش منح القرض بإيقاف الاستيطان؛ وهذا أصلب موقف وقفه رئيس أميركي تجاه الاستيطان منذ عام ١٩٦٧. وكانت المجابهة العلنية (Public showdown). وهبطت الوفود اليهودية على الكونغرس، فلجأ بوش إلى الرأي العام، وتراجعت المؤسسة اليهودية الأميركية، ولو إلى حين، وصمد بوش، ولو إلى حين. وكان هذا التأزم بين واشنطن وتل أبيب من أسباب فشل الليكود في انتخابات عام ١٩٩٢، ونجاح رابين. لكن بوش ما لبث، تحت وطأة مقتضيات الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢، أن سمح بالقرض لرابين من دون أن يحصل منه على التزام بوقف الاستيطان.

بيت القصيد هنا هو أن حتى بوش رضخ، فكيف بنا إذا كان الرئيس من طينة كلينتون، ناهيك عن غور وغبهارات وكوايل.

وغدت أميركا سيدة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والآمرة الناهية بلا منازع في الشرق الأوسط عقب عاصفة الصحراء، وبلغت شعبية بوش الذروة بعد إخراجه صدّام من الكويت. ومع ذلك فقد كانت شروط مؤتمر مدريد الأساسية هي شروط شمير من حيث: إبعاد هيئة الأمم؛ تهميش دور الراعيين؛ اعتماد التفاوض الثنائي المباشر؛ إقصاء منظمة التحرير؛ عدم تمثيل الفلسطينيين تمثيلاً مستقلاً؛ تزامن التفاوض على مختلف الجبهات؛ تحويل قضية اللاجئين إلى اللجنة المتعددة الأطراف تمييعاً لمسؤولية إسرائيل.

* * *

إن أكثر ما يلفت النظر عند مراجعة ما أسلفنا هو هذا التأرجح في موقف رئيس السلطة التنفيذية الأميركية، المسؤول الأول عن السياسة الخارجية، من موضوع بخطورة الاستيطان في الصراع العربي - الصهيوني. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خلل بنيوي في صنع القرار الأميركي بالنسبة إلى هذا الصراع: من حيث فقدان الاستمرارية، وهزالة الذاكرة المؤسسية، وقدرة العلاقة الثلاثية المتداخلة بين السلطة التنفيذية والكونغرس والمؤسسة اليهودية الأميركية، التي أشرنا إليها في مطلع حديثنا، على التأثير في القرار.

والمفارقة هي أن مراجعة سياسة الرؤساء الأميركيين تشير أيضاً إلى احتمال واعد لكسر طوق العلاقة الثلاثية، يكمن في الخاصية الفردية أو الخصائص الفردية لهذا الرئيس أو ذاك، في الوقت الذي تشير فيه إلى محدودية هذا الاحتمال، كما شاهدنا بالنسبة إلى كارتر وبوش.

وبعد، فمهما كان اتجاه الرقاص الرئاسي في موضوع الاستيطان، تأييداً أو مناهضة، فثمة ظاهرة ثابتة، ملازمة لهذه المرحلة منذ عام ١٩٦٧، هي: استمرار تدفق الدعم الأميركي المالي، الرسمي والخاص، على إسرائيل من دون انقطاع، بل بازدياد صارخ.

فبينما كان معدل المعونة الأميركية الرسمية السنوي لإسرائيل، خلال المرحلة الثالثة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، يبلغ ٦٤ مليون دولار، ومجمل المعونات الرسمية للمرحلة بكاملها يبلغ ملياراً ومئتين وعشرين مليون دولار، أخذت المعونات هذه ترتفع إلى مئات الملايين سنوياً ثم إلى المليارات من الدولارات سنوياً، بحيث أصبح مجمل المعونات الرسمية الأميركية إلى إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ إلى يومنا هذا، ٨٢ مليار دولار، بما في ذلك قرض الإسكان بعشرة مليارات دولار. وهكذا غدت إسرائيل البلد الذي يستلم أكبر معونة أميركية رسمية سنوية منذ عام ١٩٧٦، والبلد الذي

استلم أكبر معونة أميركية رسمية تراكمية منذ الحرب العالمية الثانية.

وتذكر مصادر الكونغرس أن إسرائيل تستلم اليوم، إضافة إلى ذلك، ثلاثة مليارات دولار سنوياً: ملياراً في شكل تبرعات معفاة من الضرائب من يهود أميركا، وملياراً من مبيع سنداتها في الولايات المتحدة، وملياراً في شكل قروض تجارية قصيرة أو طويلة الأمد.

* * *

يستلم سائر الدول المعونة الأميركية الرسمية على أربع دفعات فصلية سنوياً، بينما تستلم إسرائيل معونتها السنوية دفعة واحدة في مطلع السنة المالية، بحيث تضطر واشنطن إلى دفع الفائدة على الأموال التي تستقرضها حتى تحوّل المعونة دفعة واحدة إلى إسرائيل.

كذلك يتعامل سائر الدول بواسطة وزارة الدفاع الأميركية من أجل مشترياته العسكرية من شركات أميركية تمولها المعونة الأميركية، بينما تتعامل إسرائيل مباشرة مع الشركات الأميركية في الولايات المتحدة لهذه المشتريات من دون وساطة وزارة الدفاع أو رقابتها.

وفي حين أن المعونة الأميركية لسائر الدول ترتبط بنظام محاسبة لكل مشروع على حدة (specific project accounting)، فإن المعونة الأميركية لإسرائيل تُدفع في شكل دعم مباشر لميزانية حكومة إسرائيل من حكومة الولايات المتحدة (Government to Government budgetary support). ويقول تقرير قسم الأبحاث في الكونغرس، الصادر هذا العام، تعليقاً على ذلك: «إن المال قابل للتسرب (fungible)، ولا سبيل لمعرفة كيفية إنفاق إسرائيل للمعونات التي تتلقاها من الولايات المتحدة».

فهل نحن بعد هذا الكلام بحاجة إلى فلكيين

صيّروا الأبراج العليا مرتبة ... ما كان منقلباً أو غير منقلب

حتى نتبيّن من يمول احتلال الجنوب اللبناني واستيطان الجولان والضفة والقدس الشرقية والقطاع؟

* * *

يميل البعض إلى استسهال التهجم على اتفاق أوسلو، وإلى تأكيد انعدام الفارق بين الليكود وحزب العمال. فبالنسبة إلى المقارنة بين العمال والليكود، إن القول بأن حزب العمال كان حزب الاعتدال تاريخياً قول لا يستند إلى أي أساس من الصحة.

فالعمال كانوا في موضع القيادة في الحركة الصهيونية منذ أوائل الثلاثينات إلى عام ١٩٧٧، عندما تولى الليكود الحكم أول مرة في تاريخ الصهيونية. وكل ما أصابنا، خلال تلك السنوات الطوال، إنما جاء على يد حزب العمال. وزعيم العمال بن - غوريون كان المهندس الأكبر لحرب ١٩٤٨، ولطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم، ولتدمير المئات من قراهم، وهو العقل المدبر وراء الحملات الوحشية عبر خطوط الهدنة، شمالاً وشرقاً وجنوباً، طوال الخمسينات والستينات باسم الانتقام. وبن - غوريون هو الذي حكم، في أوائل الخمسينات، بإعادة تركيب لبنان حول قيادة ضابط طائفي وضيع، وهو الذي قاد إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر، وأعلن أن سيناء ليست جزءاً من مصر، وأن جزيرة رأس محمد السعودية عند مدخل خليج العقبة إنما اسمها الحقيقي هو: مفراتس شلومو، لكونها كانت جزءاً من إمبراطورية سليمان الحكيم في سحيق الزمن. والعمال هم الذين شنوا حرب ١٩٦٧، وضموا القدس الشرقية، وأنشأوا أول مستعمرة داخل مدينة خليل الرحمن عام ١٩٦٨. ورابين هو محطم أصابع وأزناد الآلاف من الصبية العمالقة، وسجّان عشرات الآلاف من آبائهم وأعمامهم، وشمعون بيرس الشرق الأوسطي إنما هو المسؤول أولاً وآخراً عن مجزرة قانا.

نحن نعرف كل هذا، ولكننا نعرف أيضاً أن رابين هو القائل إن لا حل عسكرياً للقضية الفلسطينية، وإنه لا يجوز لا للإسرائيليين ولا للفلسطينيين أن يظلوا رهينةً للمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة. كما نعرف أن رابين وخلَفَه بيرس التزما، في المحادثات الثنائية مع سورية في واشنطن، الانسحاب الكامل من الجولان.

هل تحول حزب العمال إلى حمائم بين عشية وضحاها؟ لا نظن ذلك، بل أغلب الظن أنه أدرك، بعد هزيمته الانتخابية عام ١٩٧٧، أنه لا يستطيع أن يجاري خصمه الليكود مزايدةً ومغالاةً، وأن مصلحته الحزبية، أي طريق عودته إلى الحكم أو البقاء فيه، إنما هي عبر التسوية السلمية.

أمّا اتفاق أوسلو فلست من المدافعين عنه، وهو الطافح بالفجوات والنواقص، ولا عن قيادة فلسطينية أخطاؤها التاريخية لا تحصى: من سعي حثيث لتوريط الجيوش النظامية العربية في أواسط الستينات، إلى نظرية هانوي عربية، إلى تورط إلى ما فوق الأذنين فيما لا يعنيها - لا من قريب أو بعيد - في السياسة الداخلية اللبنانية، خلال أدق مراحل القضية الفلسطينية وأخطرها، إلى تجاف تجاه دمشق، رفيقة السلاح الكبرى في الخندق الأمامي تجاه العدو، إلى تناسٍ للبعد العربي الأصيل اللازم الضامن للقضية الفلسطينية، إلى انسياق أحمق أهوج إلى جانب صدّام عند اجتياحه الكويت.

ومع ذلك، فلست من المستسهلين الطلب بإلغاء اتفاق أوسلو ومحاربته، وميزان القوى هو على ما وصل إليه، والاتفاق في نهاية المطاف إن هو إلاّ الناتج الطبيعي على الصعيد الفلسطيني لمؤتمر مدريد وشروطه.

ولا يغربنّ عن البال أن مؤتمر مدريد إنما جاء عقب اجتياح صدّام للكويت، وأن اجتياح صدّام للكويت إنما جاء في إثر حرب ضروس ماحقة شنها صدّام ضد نظام قضى لتوه على أكبر حليف لإسرائيل بعد الولايات

المتحدة: شاه إيران، وهو نظام أبدى تعاطفاً خاصاً مع القضية الفلسطينية، فهُدرت في محاربته عشرات المليارات من الدولارات، وزهقت مئات الآلاف من الأرواح العربية والمسلمة، في وقت تولى الحكم فيه في تل أبيب زعيم غلاة الصهيونية وأشدهم بأساً وبطشاً.

وهكذا جاء اجتياح الكويت ليردف زلزالاً كارثياً رابعاً بالزلازل الكوارث الثلاثة المشرقية التي سبقته خلال هذا القرن: زلزال ١٩٦٧ وزلزال ١٩٤٨ وزلزال انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨، وليضيف ذيوله السلبية - وما أكثرها - إلى ذيول أسلافه. وما مؤتمر مدريد إلاّ قطاف كل هذا وحصيلته، ومرآة صادقة لمجمل ما وصل إليه ميزان القوى عبر المراحل الكبرى التي أسلفنا؛ لا بين الفلسطينيين من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، وإنما بين الفلسطينيين والدول العربية وحلفائها من غير العرب من ناحية، وبين إسرائيل والصهيونية العالمية والولايات المتحدة من الناحية الأخرى.

ولا يضير، في هذا الصدد، أن نذكّر بأن القضية الفلسطينية فلسطينيةٌ من حيث أن الصهيونية بدأت اغتصابها للأرض العربية بالأرض العربية الفلسطينية، وأن الشعب العربي الفلسطيني أول شعب عربي قاتل الصهيونية.

وهي فلسطينيةٌ من حيث أن الشعب العربي الفلسطيني هو أول شعب عربي شردته الصهيونية، وأن المدن العربية الفلسطينية هي أول مدن عربية احتلتها، والقرى الفلسطينية هي أول قرى عربية أزالتها من الوجود وعن الخرائط.

لكن القضية الفلسطينية ليست فلسطينية فقط من حيث أن إسرائيل فصلت ما بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

وهي ليست فلسطينية فقط من حيث أن الفضاء العربي غدا مسرحاً

لعرض الطيران الإسرائيلي، والمياه العربية الإقليمية أضحت مراسي لغواصات إسرائيل.

وهي ليست فلسطينية فقط من حيث إمعان الصهيونية في التجريح بسمعة العروبة والإسلام في العالم، وفي إيقاعها الدؤوب بينهما وبين العواصم الغربية الكبرى.

وهي ليست فلسطينية فحسب من حيث تعذر استعمال إسرائيل لسلاحها النووي ضد الفلسطينيين بالذات من العرب.

وهي ليست فلسطينية فحسب وبيت المقدس هو أولى القبلتين، وثالث الحرمين، وموقع إسراء رسول الله ﷺ ومعراجه.

وهي ليست فلسطينية فحسب وقد بشّر الله تعالى مريم بعيسى في بيت المقدس، وفضّل مريم على نساء العالمين في بيت المقدس، وحملت النخلة لمريم رُطَباً جنيًّا في بيت المقدس.

* * *

وماذا عن كلينتون؟ الواقع أن الكثير من أفعاله، منذ توليه الحكم، يثير عميق القلق والتخوف: من تعيينات موالين لإسرائيل من خريجي اللوبي اليهودي في مراكز حساسة على نطاق لم تشهده الساحة السياسية الأميركية من قبل، إلى تبنيه نظرة إسرائيل لما تسميه الإرهاب، إلى اندفاع لتأييد معاهدة غير متكافئة بين الأردن وإسرائيل، إلى مدلول تصويته في هيئة الأمم بصدد الاستيطان في الأراضي المحتلة، إلى سياسته بشأن الحسومات من قرض الإسكان في مقابل ما تنفقه إسرائيل على الاستيطان.

ولو نظرنا، مثلاً، إلى سجل تصويته في هيئة الأمم لتبيّن أن الولايات المتحدة ألقت بصوتها في قضايا الصراع العربي - الصهيوني ثماني مرات منذ تولي كلينتون الرئاسة: سبعاً منها منذ تولى نتنياهو

الحكم، فما هي الإشارات التي أرسلها كلينتون إلى نتنياهو والرأي العام الإسرائيلي واليهودي عبر التصويت الأميركي في هيئة الأمم؟

مارست الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن في ثلاث مناسبات من مجموع المناسبات الثمان، ومشاريع القرارات الثلاثة التي مارست واشنطن النقض ضدها كانت كلها تنتقد سياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس الشرقية وسائر الأراضي المحتلة.

وفي أربع مناسبات أخرى، صوتت الولايات المتحدة كذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة **ضد** قرارات تنتقد أيضاً سياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس وسائر الأراضي المحتلة.

وكان تصويت الولايات المتحدة في هذه المناسبات الأربع ضد أكثرية تتراوح بين ١٣١ و١٣٤ صوتاً، بما في ذلك الدول الخمس عشرة للاتحاد الأوروبي. والدولة الوحيدة التي صوتت إلى جانب الولايات المتحدة، إضافة إلى إسرائيل، كانت ميكرونيزيا؛ وللعلم، يبلُغ تعداد دولة ميكرونيزيا ١٢٥,٠٠٠ نسمة.

أمّا في المناسبة الثامنة، فقد اكتفت الولايات المتحدة بالامتناع من التصويت في الجمعية العامة، علماً بأن الأمر كان يتعلق بقضية بالغة الحساسية، بالنسبة إلى مسلمي العالم، وهي قضية النفق بمحاذاة الحرم الشريف.

وفي الوقت نفسه، اتبعت إدارة كلينتون بالنسبة إلى الحسومات من قرض الإسكان، البالغ عشرة مليارات دولار، سياسة **تخفيض** هذه الحسومات بدلاً من زيادتها لتتماشى مع تصعيد وتيرة الاستيطان التي يتبعها نتنياهو. ومعلوم أنه تقرر أن يُدفع القرض على خمس سنوات بمقدار ملياري دولار سنوياً، على أن تحسم واشنطن من القسط السنوي مبلغاً يوازي ما تقدّره أنه أُنفق على الاستيطان في الأراضي المحتلة.

هكذا وبينما حسم مبلغ ٤٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ في أثناء حكم العمال من قسط الملياري دولار لذلك العام، لم يتعد ما حسمه كلينتون من قسطي عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، بعد تولي نتنياهو الحكم، ٦٠ مليون دولار لكل عام، علماً بأن نتنياهو يجاهر بتصعيد وتيرة الاستيطان على رؤوس الأشهاد، وأن وزير بنيته التحتية، شارون، يلقي بكامل ثقله ليل نهار في شق الطرق الالتفافية إمعاناً في تمزيق أوصال الضفة الغربية، وتجذيراً للوجود الإسرائيلي فيها.

فما هي الرسالة، يا ترى، التي يقصد كلينتون إيصالها إلى الرأي العام الإسرائيلي عبر هذا النمط من التصويت والحسومات؟ وهل يلام نتنياهو، أو أي زعيم إسرائيلي غيره، إذا ما هو اعتبر هذه المواقف الأميركية تحفيزاً له على المثابرة على الاستيطان، بل على تصعيد وتيرته؟

ومن بواعث المزيد من القلق والتخوف بالنسبة إلى إدارة كلينتون، هو هذا التظاهر الأميركي الذي بلغ الذروة في عهده بأن أميركا إنما هي في موقع طرف ثالث بعيد عن طرفي النزاع على حد السواء، جل همه تقديم العون، في حال استعداد الطرفين لتقبل ذلك، لمساعدتهما في الوصول إلى تسوية سلمية، من دون أن يكون لأميركا في ذلك أي غرض أو دافع آخر، وأن ارتباط الولايات المتحدة بالنزاع إنْ هو إلاّ ارتباط عرضي متقطع لا يتحقق إلاّ كلما زار ممثلوها المنطقة أو قابلوا أطراف النزاع ليعود بعدُ إلى سابق انفكاكه، وأن إسرائيل فاعل دولي مستقل كل الاستقلال عن واشنطن، لا علاقة لحجم المعونات الأميركية لها، ولا لنوعيتها وأشكالها وامتدادها وديمومتها، بالموقف الأميركي منها، ولا بطاقات إسرائيل التفاوضية تجاه العرب، وأن اتفاق أوسلو إنما وقّعه الطرف الفلسطيني قانعاً راضياً مرضياً، بحيث غدا بمثابة براءة ذمة لواشنطن من سالف وعودها وعهودها والتزاماتها جميعاً.

ويلاحَظ أن الوزيرة أولبرايت تتوخى، عندما تبدو أنها تؤنب الطرف الإسرائيلي، أن تستعمل عبارة فولكلورية مستقاة من لعبة البيسبول أو لعبة كرة السلة «Timeout»، أي «فترة استراحة في اللعبة» كي لا تخدش مشاعر السيد نتنياهو أو مشاعر الجالية اليهودية الأميركية. وهي بذلك توحي، عن قصد أو غير قصد، بأنها لا تسعى لمجابهة جادة مع تل أبيب.

وعندما تصف أولبرايت الاستيطان بأنه «مثير» (Provocative)، فالظاهر تأنيب لكن الباطن تراجع عن موقع أميركي مبدئي سالف.

أجل، إن الاستيطان مثير، لكن صفة الاستيطان الأبرز (وأولبرايت تعلم ذلك) هي صفته غير الشرعية، وهي صفة أجمع عليها أسلاف كلينتون عدا ريغن، وأجمع عليها المجتمع الدولي بأسره عدا ميكرونيزيا. فإذا كانت أولبرايت تتعامل بهذا الأسلوب الخجول الخفِر بصدد الاستيطان، فما عسى أن يكون أسلوبها عندما يحين وقت القدس؟

ثم إنه بات جلياً أن واشنطن ماضية قدماً في انتهاج سياستين رئيسيتين بالنسبة إلى المشرق العربي: سياسة **متوسطية** تقوم على معاهدات ثنائية بين تل أبيب والعواصم العربية المتاخمة العدة، يردفها محور تل أبيب ـ أنقرة المتنامي المضمون، وسياسة **خليجية** تقوم على الاحتواء المزدوج بحيث يشكل المؤتمر الاقتصادي السنوي الرابط بين السياستين.

وتشكل المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية أقل الصيغ المفضلة لإسرائيل شمولاً، بينما تشكل المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية أكثرها شمولاً إلى الآن. وكلا المعاهدتين تذكّر بمعاهدات أواخر عهد الانتداب وأوائل أيام الاستقلال المشروط في الثلاثينات والأربعينات، مع الفارق أن تلك المعاهدات كانت مقيدة بأزمنة معينة، خلافاً للمعاهدات التي تبتغيها إسرائيل وواشنطن اليوم.

ولعل أخطر ما في هذه المعاهدات أنها تجعل من إسرائيل القِبَّ لعجلة وطننا، تمتد منه عبرها قضبان هذه العجلة في هذا الاتجاه أو ذاك، بحيث تغدو إسرائيل وحدها القاسم المشترك بين الأقطار العربية جميعاً.

أمّا المؤتمر الاقتصادي السنوي، فالمتأمل فيه لا يلبث أن يتبين نسباً روحياً يعيده إلى فصيلة مشاريع وأحلاف عَهِدها مشرقنا في الخمسينات، مهما اختلفت التسميات وزهت الحُلل بأوصاف عصرية جذابة.

* * *

لنعد برهة إلى كلينتون: هل نحن على أعتاب مجابهة بينه وبين نتنياهو شبيهة بما جرى بين بوش وشمير؟

قد نكون، وقد لا نكون. إنما هذا الإمكان هو الاحتمال الواعد الوحيد اليتيم على الساحة الأميركية في المديين القريب والمتوسط؛ ذلك بأنه مضيعة للوقت، كما رأينا، توقع أي تطور إيجابي من قبل الكونغرس أو المؤسسة اليهودية الأميركية ككل، مما يُبقي في الساحة ما سمّيناه خاصية أو خصائص الرئيس. بيد أنه حتى هذه الخاصية لها حدودها السياسية كما شاهدنا في حالتي كارتر وبوش.

ومما يجدر ذكره أن مرشد نتنياهو موشيه آرنس، وزير الخارجية السابق أيام شمير، هو القائل إن «ليس لإسرائيل أن تكترث لرئيس الجمهورية ما دام الكونغرس يؤيدها بقوة».

ويروي جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي في عهد بوش، في مذكراته في هذا الصدد، أن شمير كان يسعى لمجابهة مع بوش بشأن الاستيطان اعتماداً على تأييد الكونغرس له ضد رئيس الجمهورية.

فهل يسير نتنياهو على هذا الدرب، علماً بأنه حظي بترحاب من الكونغرس يفوق ما لقيه شمير؛ إذ هبّ أعضاؤه وقوفاً يقاطعون خطابه

تصفيقاً وطرباً أكثر من عشر مرات، ولم تكن دماء رابين قد جفت بعد.

لا خلاف بشأن رداءة الزمن الذي يمر به وطننا، ولا بشأن أن منطق القطر طغى على منطق القوم. لكن أن ننعى منطق القوم فهذا أمر سابق لأوانه؛ إذ لا يزال حياً يرزق، ولو فشل في تقمّص أطر دستورية أو بنيوية فعالة، ولا طاقة لأي عاصمة عربية بتجاهله طويلاً:

ولا بد لليل أن ينجلي   ولا بد للقيد أن ينكسر

فلا سبيل إلى ذلك سوى الاعتماد على النفس. فالقوة قادرة على إملاء الحدود والشروط، لكنها أعجز عن أن تملي الهوية والصبغة القومية. فكلتاهما راسخة في أعماق مرساة تراثية ولسان عربي لا يُقتلعان. وأميركا ليست القوة الوحيدة في العالم، والفاخوري الأميركي لا قدرة له على أن يجبل العالم بأسره في قوالبه، والخلل في سياسات الولايات المتحدة في مشرقنا واضح جلي وضوح النزيف في هيبتها وصدقيتها الناجم عن هذا الخلل. وللولايات المتحدة مصالحها الطويلة الأمد في بقاعنا، ومنطق السيادات السياسية منطق حديدي يقول باستحالة تطابق مصالح بلدين كأميركا وإسرائيل تطابقاً سرمدياً. ومن ذا الذي يقول إن الرياح لا تجري إلاّ بما تشتهيه سفن تل أبيب وواشنطن؟

لذلك أقول: لا خوف على أحفادنا وأجيالنا الصاعدة، شرط التمسك بالمبدأ الرابط بيننا، ومحاسبة النفس. ولنردد مع علي محمود طه:

بني العروبة دارَ الدهرُ واختلفت   عليكُمُ غِيَرٌ شتى وآراءُ
شُدوا على العروة الوثقى سواعدَكم   لا يصد عنكم بالخُلف مشّاءُ
لم تنأ بغدادُ عن مصرَ ولا بعُدت   لبنانُ والمسجدُ الأقصى وشهباءُ
أي التخومِ تنادت بين أربعها   لها من الروحِ تقريبٌ وأدناءُ